ظاهرة انحراف الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري .

- قراءة سوسيولوجية تحليلية لعينة من البنات المقيمات

بمركز إعادة التربية و تأهيل البنات ببن عاشور ولاية البليدة -

المؤلف: جمال طريق

جامعة لونيسي علي بالبليدة "2" trikdjamel91@gmail.com

الملخص :

مما لا شك فيه أن إقامة أي علاقة جنسية غير شرعية ، قد يؤدي إلى حمل غير شرعي ، وإزاء هذا الوضع تجد الأمهات العازبات أنفسهن أمام موقف مصيري يتمثل في احد الخيارات (إما الإجهاض أو التمسك بالجنين في إطار الاحتفاظ به لينشأ مع أمه العازبة أو التخلي عنه في مرحلة لاحقة) . وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى وجود ظاهرة تسمى بالطفولة غير الشرعية أو الأطفال مجهولين النسب ، وان التعامل معها يختلف من مجتمع إلى أخر ، وحسب طبيعة المجتمع الجزائري فان معاملة بعض الأفراد لهذه الفئة هي معاملة سلبية إذ تقوم على إطلاق المسميات البذيئة ونظرة الاحتقار و الوصم . وأمام هذا الرفض تنتج جملة من السلوكيات المنحرفة إذا ما توافرت مجموعة من الظروف و العوامل المحفزة على ذلك . و هذا ما سنعمل على قراءته في هذه الورقة البحثية التي نسعى من خلالها إلى تقديم قراءة سوسيولوجية تحليلية لظاهرة انحراف الأطفال غير الشرعيين . " وهذا في حدود الدراسة الميدانية بمركز إعادة التربية و تأهيل البنات ببن عاشور ولاية البليدة

Astract :

There is no doubt that the establishment of any illegal sexual relationship, may lead to illegal pregnancy Faced with this situation, single mothers find themselves facing a fateful position that is one of the choices (Either abortion or adhering to the fetus in the context of keeping it with his single mother or abandoning it at a later stage).

And this leads to the end of the existence of a phenomenon called illegitimate children or children of unknown descent, and dealing with them varies from society to another, and according to the nature of Algerian society, the treatment of some individuals for this category is a negative treatment, based on the launch of obscene names and look contempt and stigmatization .

This rejection produces a series of deviant behaviors if there are a range of circumstances and motivators. This is what we will be reading in this paper, in which we seek to provide an analytical sociological reading of the phenomenon of deviation of illegitimate children. "This is within the limits of the field study at the Center for re-

مقدمة

تعتبر الأسرة من اقوي اليات الضبط الاجتماعي ، فإذا كانت التنشئة الأسرية سليمة و فعالة لأفرادها فإنها ستنشئ أفرادا صالحين في المجتمع و فاعليين له ، أما إذا كانت هذه التنشئة غير سوية فإن أفرادها يكونون عبئا على المجتمع لما يقومون بسلوكيات مضادة له ، فالمتتبع للواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه ، يلاحظ التراجع المستمر لدور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية لإفرادها و خاصة فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي – وهذا ما أقرت به معظم الأيام الدراسية الوطنية منها و الدولية الواقعة تحت عنوان الأثر السلبي للعولمة على الأسرة الجزائرية – ، وذلك راجع للتغير الاجتماعي الذي يشهده مجتمعنا اليوم ، و التحولات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية التي تشهدها الأسرة الجزائرية ، مما جعلها تتنازل في كثير من الأحيان عن دورها في عملية تنشئة أفرادها ، وهذا ما صاحبه ذلك التراجع المسجل في سلّم القيم و المعايير لدى أفرادها مما ساهم في تفشي بعض الظواهر الاجتماعية ، التي كانت في وقت قريب نادرة الحدوث و الوقوع في مجتمعاتنا العربية الجزائرية ، ومن بينها العلاقات الجنسية غير الشرعية ، التي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة لعدة عوامل ، و التي من أشيعها التأثر بالثقافة الغربية التي تدعوا إلى التحرر من العلاقات الشرعية اقرها الدين الإسلامي ، تحت مسميات التحضر و التمدن وما إلى ذلك ... فقد بينت وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة أن هناك حوالي 3200 طفل غير شرعي يولد سنويا ، وما هذا الرقم الاّ تصريحات تم الإدلاء بها من طرف الأمهات اللائي وضع طفلهن داخل المستشفيات وبالتالي التبليغ عن هؤلاء الناتجون في إطار علاقة غير المشروعة ، لكن ما يجدر الإشارة إليه أن هناك حالات من الأطفال غير الشرعيين تحدث ولادتهم خارج المستشفيات خشية الفضيحة .

ومن هنا تنتج ظاهرة الأطفال مجهولي النسب آو غير الشرعيين المولودين في إطار علاقات جنسية غير شرعية ، أين تعيش هذه الفئة بعد الإبقاء عليها في واقع اجتماعي مغاير تماما للواقع الاجتماعي الذي يعرفه الأطفال الأسوياء ، فبغض النظر عن فقدانهم لآبائهم البيولوجين ، سيتعرضون لمختلف المضايقات من قبل بعض افراد المجتمع وهذا ما يسمى بلغة اختصاص علم الاجتماع الوصمة الاجتماعية وما قد يولد من سلوكيات انحرافية و إجرامية .

انطلاقا من ذلك سنحاول الإجابة على التساؤل التالي :

ما تفسير المختص في علم الاجتماع لظاهرة انحراف الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري ؟

فرضية الدراسة :

يساهم الوصم الاجتماعي للأطفال مجهولي النسب أو ما يطلق عليهم بغير الشرعيين في إقبالهم لجملة من السلوكيات الإنحرافية و الإجرامية كنوع من ردود الأفعال .

أولا : تحديد المفاهيم :

1/ المفهوم الإجرائي للطفل غير الشرعي :

هو الطفل الذي يولد في إطار علاقة جنسية غير مشروعة دينيا – حسب الدين الإسلامي – و اجتماعيا – حسب عادات و تقاليد المجتمع الجزائري – .

2/ المفهوم الإجرائي لانحراف الطفل غير الشرعي :

هو ممارسة القاصر لسلوكيات غير مقبولة اجتماعيا قبل الدخول إلى المركز مثل: السرقة ، الهروب ، إقامة علاقات جنسية غير مشروعة ،القيام بسلوك عنيف وبعد الدخول إلى المركز : كتدخين الفتاة ، القيام بتعنيف الذات الخارجية – تقطيع الجلد على مستوى اليد ، الكي ، الوشم ، السرقة . و العنف .

3/ المفهوم الإجرائي الوصمة الاجتماعية :

هي النعوت و الأسماء و الصفات السلبية التي يطلقها بعض أفراد المجتمع على فئة الأطفال مجهولي النسب ، الناتجين عن العلاقات غير شرعية ، مثل : ولد الحرام ، فرخ ، منعدم الأصل ، خماج ، ... وهذا للتحقير و الحط من قيمة الطفل .

ثانيا : الإجراءات المنهجية للدراسة :

يتعين على الباحث في هذه المرحلة أن يلتزم بإتباع خطوات منهجية معينة و محددة المعالم حتى يتسنى له جمع المعطيات و البيانات التي من شأنها أن تسمى بالتحقق الموضوعي من الفرضيات ، وعليه فقد تبنت دراستنا على غرار كل الدراسات السوسيولوجية الميدانية مسعى منهجي معين فرضته طبيعة الأهداف المسيطرة ، وقد تجسد في تحديد المنهج الملائم و أهم التقنيات المعتمدة في جمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة مع ذكر مجالات الدراسة التي على ضوئها أجريت الدراسة .

1-المناهج و التقنيات المستخدمة :

منهج الدراسة :

إن موضوع البحث هو الّذي يفرض على الباحث استخدام منهج معين دون غيره لذلك تختلف المناهج باختلاف المواضيع ، وحتى يتمكن الباحث من دراسة علمية ، فان تحديد المنهج المتبع في البحث يعتبر خطوة هامة و ضرورية و نظرا لطبيعة المشكلة المطروحة فان " المنهج الوصفي التحليلي" هو المنهج الملائم للدراسة الحالية .

1- 1/ المنهج الوصفي التحليلي :

وهو يعد أسلوبا من أساليب التحليل ، المركز على المعلومات الكافية حول ظاهرة ما أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة ، و ذلك من اجل الحصول على المعطيات التي تتطلبها الدراسة كخطوة أولى ، ثم يتم تحليلها بطريقة شرعية و موضوعية ، ما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية ، و التي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة و المؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة ، ولا يشترط هذا المنهج فروض أو إجراء تجارب .

وعليه فإننا من خلال هذا المنهج حاولنا تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على التساؤلات التي أثيرت ضمن المقدمة

الأسلوب الإحصائي

كما وقد اعتمدنا على الأسلوب الإحصائي البسيط ، وذلك بترجمة المعطيات المتحصل عليها من الميدان إلى أرقام يمكن التعليق عليها و تحليلها للوصول إلى نتائج موضوعية .

تقنيات جمع المعلومة :

يلخص الباحث بعد بعد تحديد الموضوع ، من خلال المرحلة الاستكشافية إلى تحديد أهم الأساليب التي تتيح و تسهل له عملية جمع المعطيات ، مركزا على ان تكون هذه التقنيات تتماشى و وطبيعة البحث ، وفي هذا المقام تم الاعتماد على التقنيات التالية :

الملاحظة : تعد الملاحظة الحسية أداة من الأدوات المعتمدة في جمع الحقائق ، ومصدر من مصادر المعرفة الصحيحة ولقد اعتمدنا الملاحظة البسيطة ، التي تحدث دون الاعتماد على ادوات القياس ، بالإضافة الى اعتمادها بدون مشاركة ، بمعنى ان يقوم الباحث فيها بالملاحظة دون ان يشارك في أي نشاط تقوم به الجماعة ، وغالبا ما يستخدم في ملاحظة الأفراد التي يتصل أعضائها ببعض اتصالا مباشرا ، ومن مزاياه انه يهيئ للباحث ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية .

وقد وظفنا هذه التقنية من خلال اندماجنا الكلي و اليومي بعفوية مطلقة مع المبحوثات (مركز إعادة التربية بالعاشور) و هذا ما سمح بربط علاقة ثقة و صدق ، الامر الذي جعل المبحوثات يسترسلون في الكلام ، دون عقدة ، بل و يطلعون على الكثير من أمورنا بما في ذلك الشخصية ، ما قدم لنا فكرة و صورة مهمة عن حالتهم النفسية و الاجتماعية .

بالإضافة إلى ذلك تم ملاحظة بعض السلوكيات الممارسة من طرف المبحوثات على أنفسهن من تقطيع و تجريح على مستوى اليدين و الوجه و كتابتهن على جدران الحائط (كرهت حياتي بهذا المركز) بالبند العريض و باللون الأزرق ، هذا كما لم يفتنا وان لاحظنا عملهن داخل المركز – العمل الشاق – كبيعهن للخشب و غسلهن للأواني الخاصة بالمربيات ، وان لم يقمن بذلك يتعرضن للضرب من طرفهن .

إدراكنا الجانب المادي و البشري للمركز.

ملاحظتنا لكيفية استقبال القاصرات (الأطفال مجهولي النسب) وادراكنا للقانون الداخلي للمركز هذا دون ان ننسى التعرف على البرنامج اليومي الذي تخضع له الفتاة كل يوم (انظر الملاحق)

لقد تفطنا لمرحلة المراهقة حيث تم إدراجها ضمن مفاصل الورقة البحثية باعتبارها مرحلة حساسة لها تأثير سلبي على جنوح الطفل مجهول النسب .

لقد لاحظنا أن الفتاة الجانحة المقيمة بالمركز معرضة للهروب بطريقة سهلة .

لقد اكتشفنا بعض السلوكيات المنحرفة التي تقوم بها الفتاة داخل المركز ، مثل السحاق و التدخين بالورق ، تقطيع و تشريح الأيدي و الأذرع ، و الوشم على الجسم بالطرق غير المعروفة – الشومبوا نظرا لانعدام الكحل –

الاستمارة بالمقابلة : وقد تم استخدام هذه التقنية لكي نكون قريبين من مجتمع البحث و محيطين بكل ما يدور حوله ، هذا بالإضافة لعدة اعتبارات من بينها : أن المبحوثات ليست كلهن متعلمات و بالتالي تعذرهن عن الإجابة في الورقة .

مجالات الدراسة :

المجال المكاني : لقد تم إجراء الدراسة الميدانية بمركز إعادة التربية و التأهيل للبنات فقط المتواجد ببن عاشور بالبليدة تحديدا أمام محطة المسافرين بن عاشور ، قريبا من مركز الشرطة هناك و قد بدأ نشاطه عام 1984/04/18 فقد كان في البداية خاص بالذكور ، و بعد تمّ تحويله ليصبح يستقبل فئة الفتيات عام 2002 ، و أما طاقة استيعاب المركز 120 فتاة ، اما العدد الموجود أثناء قيامنا بالدراسة الميدانية ، اقتصر على 32 فتاة ، لان العدد غير ثابت .

و يعتبر هذا المركز مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي ، وذات شخصية معنوية وذمة مالية تقع تحت وصاية وزارة التشغيل و التضامن الوطني الموجود بمقر (بلاست التوت بباب السبت البليدة) وهذه المؤسسة تهتم بالبنات اللائي لم يتجاوز سنهن ال18 سنة ، بهدف إعادة تربيتهن ومن بين الفئات الأكثر إقامة هنا الإناث مجهولي النسب حسب اطلاعنا على سجلات المركز .

المجال الزمني :

لقد تمت الدراسة بشكل تحضيري بداية شهر ديسمبر 2012 ، بالقيام بالإجراءات القانونية ، و الإدارية ، و تحضير الترخيصات للدخول ، لننتقل إلى الدراسة الاستكشافية في منتصف شهر ديسمبر ، و بالعمل الميداني و الفعلي مع المبحوثات في نهاية شهر ديسمبر إلى 2012 إلى غاية نهاية شهر جانفي 2013 .

المجال البشري :

العينة وطريقة اختيارها :

إن موضوع دراستنا ظاهرة انحراف الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري ، قد فرض علينا تطبيق و اعتماد على العينة القصدية ، و التي تعني اختيار كيفي من قبل المبحوثات أو المستجوبين استنادا إلى أهداف بحثه ، وقد أخذنا عينة متكونة من 32 قاصرا مجهول النسب ، على اساس ما يهمنا دراسته ليست كل القاصرات المتواجدات في المركز(مركز إعادة التربية و التأهيل ببن عاشور) و انما الفتيات مجهولات النسب فقط هذا أثناء إجرائنا للدراسة الميدانية المذكورة أعلاه .

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة :

عرض شبكة الملاحظة : الذي يبين لنا علاقة الوصم بعلامات الوشم .

الوشم	المكان الشائع له في الجسم	دلالته
؟	في اليد	علامة الاستفهام في جسم الطفل الذي يجهل نسبه ، هو تعبير صريح على انه يعرف انه ابن علاقة غير شرعية وانه يجهل نسبه .
•	في اليد	و ما هذه النقطة إلاّ تعبيرا عن العزلة و الوحدة ، و أن القاصر غير اجتماعية تعاني الوحدة في حياتها وإنها لا تجد من يهتم بها فتقضي معظم أوقاتها مع تواسي

		نفسها
••	في اليد	تدل هذه العلامة على مدى الظلم الذي تلقته الفتاة طيلة حياتها .
•• •	في اليد	ضد الدولة : وهذا يعني أن الدولة قد عجزت عن حمايته ، وفي هذه العلامة احتقار لقوانينها و عدم الامتثال لها .
•• ••	في اليد	لا أب ، لا أم ، لا قفة ، لا زيارة ، و في هذه العلامة تعبير على الشعور بالاغتراب لدى الطفل غير الشرعي .
•• • ••	في اليد	و تعني انحراف في الفتاة وممارستها للسلوكيات الجنسية ، وما هذه العلامة إلاّ اعتزاز لما تمارس ، و تصريحات و رسالة للشباب بغية إقامة علاقات غير شرعية .

يساهم الوصم الاجتماعي للأطفال غير الشرعيين في قياهم بالسلوكيات الانحرافية : فقد بينت الدراسة التحليلية أن هناك 32 حالة تمثل ما نسبته 100% قد عانت من مختلف أشكال الوصم من نعوت سلبية و نظرة سلبية و نبذ و تهميش و إقصاء من قبل أفراد المجتمع المحيطين بهم وهذا ما أدى بهم في نهاية المطاف إلى التنوع في ردود الأفعال ، فقد تبين ان اغلب المبحوثات اللواتي نشأن في اسر بديلة كانوا يقومون بالهروب من المنزل في حين كانت ردة فعل اغلب المبحوثات اللواتي نشأن مع أم بيولوجية هي استعمال العنف مع الذين يقومون بوصمهن ، وهذا ما أشارت إليه نظرية الإحباط للعالم " جون دولارد " الذي اعتبر بأن العدوان هو استجابة فطرية للإحباط الذي تزداد حدته و شدته كلما زاد الإحباط و تكرر حدوثه ، كذلك ذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن الفرد عندما يتعرض للإحباط و تكون كل المخارج الممكنة للعدوان مسدودة سدا منيعا ، فان العدوان قد يستدير ليتجه نحو الذات في صورة كراهية أو نقد الذات و لوم لها و هذا ما تم ملاحظته من خلال إجرائنا للدراسة الاستكشافية داخل المركز أين تم ملاحظة ممارسات عنيفة ضد الذات من تقطيع و تجريح لليد و الكتف أو الاتجاه إلى التدخين للتفريغ عن النفس ، و الاتجاه إلى محاولة الانتحار كتعبير عن رفضهن للواقع و بالعودة إلى نظرية الوصم نجد أن أنصارها يؤكدون الأثر السلبي للوصمة على الفرد الموصوم اجتماعيا ، فهي

تشير إلى العملية التي تنسب الأخطاء و الآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع ، فتصفهم بصفات بغيضة أو صفات تجلب العار ، أو تثير حولهم الشائعات ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد فعل الرسمي من جانب المجتمع اتجاه العضو الذي أساء التصرف ، أو الكشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء ، وقد لوحظ وجود هذا التوجه عند " جورج هربرت ميد " وذلك من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها ، فذهب إلى أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة و المقاضاة مسألة تتعارض مع إعادة تكييف المنحرف ، فالإجراءات العدوانية التي تتخذ نحو مخالفي القانون تؤدي إلى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع ، مما يخلق روح العداوة عند المنحرف ، ويرى أيضا أن نظام العقوبات الصارم هو فاشل ، فهو لا يقتصر على عجزه في الحد من الانحراف فقط ، وإنما يمتد إلى مظهر آخر ، وهو أن يعمل باستمرار على الاحتفاظ بطبقة إجرامية ، وذلك لان المبالغة في تطبيق الجزاءات و عدم الاتساق في تنفيذها ، يثير الحقد و العداوة عند المجرم .

كما تؤكد هذه الفكرة على أن الاتجاه العدائي من جانب المجتمع يؤدي إلى المزيد من الجرائم ، و إلى عدم الاتساق في فرض العقوبات ، هو أهم ما يعرض الشباب و الأحداث إلى مسالك إجرامية و إلى احترافية الجريمة ، وخاصة من خلال إحساسهم المتصاعد بالظلم ، اذ انه مهما كانت فداحة الذنب الذي يرتكبه شخص ما فربما هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد ، ولكن إذا شعر بان المجتمع يتصرف نحوه بطريقة ظالمة و غير متسامحة ، فان النتيجة لهذا الإحساس هي اغترابه عن المجتمع ، و النظر إلى زملائه المجرمين باعتبارهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام وتفهم ، ولذلك قد يترك السجين السجن وهو عدو المجتمع ، و يصبح شخصا يتميز بميله إلى مواصلة الانحراف الإجرامي أكثر من قبل .

مما سبق نستنتج أن الشخص الموصوم لا يوصم إلاّ بعد قيامه بسلوك خارج قيم و معايير المجتمع ، أو خارج عن القانون الوضعي الذي يحكمه ، وبناء عليه يتم وصم هذا الشخص ، ولكن في حالة الأطفال غير الشرعيين فان الوضع يكون أكثر ظلما و قسوة ، لان سببه هو الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الفئة ، فيتم وصمهم من قبل بعض أفراد المجتمع بأقبح التسميات و الصفات على ذنب لم يقترفوه – و هذا ما تحدث عنه البروفيسور جمال معتوق أيضا في كتابه الشهير سوسيولوجيا العنف – أين تحدث في هذه النقطة عن التسميات المذمومة التي يتلقاها الأطفال غير الشرعيين والتي من بينها: وليد حرام ، فرخ ...

فالذنب هو تلك العلاقة الجنسية التي أقامها آباؤهم ، ليجدوا أنفسهم يتحملون هذا الخطأ و يكونوا هم المتضررين من تبعاته ، فنجد أن أفراد المجتمع ينعتونهم بتلك التسميات القبيحة بالإضافة إلى الحرمان و المعاناة الذي تعيشه هذه الفئة في المجتمع ، من عدم وجود أسرة ترعاهم و تقدم لهم تنشئة اجتماعية سوية ، ومنزل يحفظ كرامتهم و نسب معلوم يغنيهم عن السؤال الذي يؤرقهم ، من أكون ؟ من هما والداي الحقيقيان ؟ أين هم ؟؟ لماذا تركاني ؟؟ لماذا انا بالذات من دون بقية الأطفال ؟ ما هو مستقبلي ؟ بالإضافة إلى هذه المعاناة حول البحث عن

الهوية المفقودة و توكيد الذات ، يزيد بعض أفراد المجتمع من معاناتهم النفسية من خلال التسميات القبيحة التي يطلقونها عليهم ، لتذكيرهم بماضيهم و الحط من قيمتهم ، وهذا ما قد يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى احتمال ارتكاب سلوكيات انحرافية أو إجرامية ، باعتبار أن هذه السلوكيات تعبير عن رفضهم لواقعهم الاجتماعي و النظرة الدونية التي تلحقهم ، وأمام هذا الوضع يبحث الأطفال غير الشرعيين عن أفراد يتفهمونهم و يقدمون لهم الدعم المعنوي و المادي و في الغالب لا يجدون الاّ الجماعات المنحرفة التي تبحث عن أعضاء جدد تستغلهم في أعمالها الإجرامية ، ورغم ذلك قد يجدون فيها راحتهم و طمأنينتهم ، لذلك يظهرون الولاء لأفراد جماعاتهم و تؤدي مخالطة رفاق المنحرفين إلى القيام بأفعال إجرامية مثلما اقر" شتورلاند "، فتجدهم يتعاطون المخدرات و يروجونها بالإضافة إلى أعمال السرقة ، و الدعارة ..... فلا يوجد إطار قيمي يخضعون إليه فمعايير المجتمع ظالمة بالنسبة لهم ، وما المجتمع إلاّ أداة فرضت عليهم الإقصاء و التهميش من الحياة الاجتماعية وهذا ما يجعلهم في نهاية المطاف العيش دون إطار مرجعي .

خاتمة :

من دون شك تتعدد و تختلف أسباب و دوافع ممارسة السلوكيات الإنحرافية لدى فئة الأطفال مجهولي النسب ، لكن الوصم الاجتماعي الذي تتلقاه هذه الفئة من أكثر الأسباب التي تساهم في تكوي الحقد و الكراهية في نفوسهم اتجاه أفراد المجتمع ،وما هذه الورقة البحثية إلاّ محاولة منا للاقتراب إلى نظرية الوصم في تفسير انحراف الأطفال غير الشرعيين ، ، ولكن هذا لا يعني أن ننفي الأسباب التي قد تتداخل في تفسير السلوك الانحرافي و الإجرامي ، كما جاءت به مختلف النظريات مثل المخالطة الفارقة "لشوترلاند" او التعلم "لباندورا" او الاحباط "لجون دولار"..الخ .

الاقتراحات و التوصيات :

كمختصين في علم الاجتماع العنف و علم العقوبات ، نقترح و نوصى من خلال ورقتنا البحثية هذه إلى :

- ✓ إعادة النظر في النصوص التشريعية المجرمة للعلاقات الجنسية غير الشرعية ، إذ لا يوجد نص قانوني صريح يعاقب على جريمة الزنا بين شخصين بالغين برضاهما ، وهذا الامتناع يتناقض مع ما ينادي به ديننا الحنيف – الدين الإسلامي .
- ✓ تعديل نص المادة القانونية التي تجيز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات نسب الطفل غير الشرعي ، إلى إلزام القاضي اللجوء إلى الطرق العلمية الحديثة و السريعة في إظهار النتائج لإثبات نسب الطفل غير الشرعي ، وهذا حرصا على تحقيق الراحة النفسية للطفل مجهول النسب .

- ✓ استغلال وسائل التكنولوجيا لإظهار هذه الظاهرة للمجتمع وهذا بغرض تحسيس المؤسسات الاجتماعية في مخاطر الظاهرة .
- ✓ تقديم قراءات من مختلف التخصصات حول ظاهرة الاطفال مجهولي النسب ، وهذا لتكوين قاعدة علمية صحيحة و وواضحة وصريحة .

قائمة المراجع :

1- العساف صالح بن حمد ، تربية الاطفال مجهولي الهوية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الامنية و التردريب، 1989 .

2- كركوش فتيحة ، ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011.

3- معتوق جمال ، مدخل الى سوسيولوجيا العنف ، الجزائر ، دار بن مرابط للنشر ، 2011 .